

أبعاد السياسة الحزبية عن المشكلة القبطية

حضرة صاحب العزة الاستاذ رئيس تحرير الأهرام القراء
من الأمور المحزنة في مشكلتنا القبطية أن يعمد بعضهم إلى اتخاذ وسيلة لحك حزازات شخصية أو يقحم فيها أخلاقيات الحزبية. وأشد ما يكون إيلاها للشخص أن يصدر من هذا الأمر من رجل مثل الاستاذ راعب اسكنبرقاه يعرف جيدا أن ادارة شؤون البطريكية في عهد المجلس الحالي ساءت إلى درجة لا يحسن السكوت عليها ولا يرضاهما انسان تخلص شريف القصد ثم تراه يغتم فرصة ماشاع عن طلب تعديل لائحة المجلس فيشجع المجلس في موقفه لكي يعرض و يوزن قبطي « يقول « انه معروف بميله الرجعية » ولا سبب لذلك على ما علمت الا ان بينه وبين هذا الوزير الذي يشير إليه امورا شخصية فضلا عن اختلافها في الرأي السياسي الحزبي. فما شاذ المشكلة القبطية بهذه الأمور يترى وما دخل المسائل الشخصية والحزبية فيها حتى يحكم عليها الاستاذ راعب بك قيا

شرته له صحتنا للنساء والضياع

ان المشكلة القبطية مشكاه دليمة داخل وجدت قبل ان توجد الاحزاب وقبل ان يولد الوزير والاستاذ راعب بك ويجب ان نظل بمنجاة من اطماع الاختلافات السياسية وغير السياسية لأن في بحر الكنيسة الى ساحات السياسة خطرا كبيرا لا يصح تعريضها له بحال من الاحوال

نعم اننا نعلم ان بعضا من حضرات اعضاء المجلس مضمون من قبل على مناوأة البطريكة لسبب خاص باختباره لهذا المنصب السامي و. سبب لا يجرؤ على ذكره ولا يعبون ان يشهر عنهم وكان خيرا لهم لو آمنوا بان الله هو الذي اختاره لهذا الكرسي وان مساعي البشر معها عظم شأنهم وكبر ثبوتهم لا تقف امام مشيئة تعالى. بل كان منتظرا منهم بصفهم اعضاء في مجلس ديني مسيحي ان يعملوا بوصية بولس الرسول بالخشوع للسلطين المقامين من الله. اللهم الا اذا كان الرسول في ظنهم « رجعية » هو الآخر. ولكن عهدي بالاستاذ راعب بك انه مؤمن بما بالله خرج عن اعتداله ورويته للاستصدار لمجلس يعرف عن ادارته اكثر مما يعرف غيره

ان كان تعديل اللائحة قد ساء الاستاذ الى هذه الدرجة التي جعلته يحارب فكرة تعديلها بسلاح الحزبية السياسية قاتا ارجو منه ان يحكم ثقله وضميره لا عاطفته في الامر. فلائحة المجلس تكلل القوانين التي يضعها البشر لا تخلو من عيب او نقص فهي بالمرى قابلة للتغيير والتعديل. واذا عدلت قلن يكون تعديلها خروجا على سنة البشر او كفرا بالله

ثم هل المتألمون لتعديل اللائحة اشد غيرة عليها من القبط والسيطرس باشا غالي واضعها وهو الذي عدلها أولا تعديلا عرفيا باتفاق كتبه بخط يده مع البطريكة السابق وقبل فيه ان يكون للديوان البطريكي برئاسة البطريكة وحت سلطته مباشرة وان يكون ثلث اعضاء المجلس من اللاكليسوس ونظائهم من العلمانيين وغير ذلك من التعديلات التي اتخذت قاعدة

على أنه سواء كان تعديل اللائحة في مصلحة القضاة - كما هو الواقع - أو ليس كذلك فأنني نطليه من الاحتاد

راغب بك ومن سواه أن يبعدوا السياسة الحزبية عن المشكلة القبطية ، لأن هذا السلاح ذو حدين كما لا يعفى على أبسط المتعاملين لينقوا الله في كنيستهم أو فيلتقوه في وطنهم فإن الوطن مصالح جوهريه مرتبطة بمقام هذه الكنيسة وقد أعذر من أنذر

٢١ ديسمبر سنة ١٩٣٠

وهيب عازر المحامي بمصر

لتمديد سنة ١٩١٢ - وعدلها تعديلا رسميا بقانون سنة ١٩٠٨ فجاز للبطريرك أن يتب عنه من يشاء من رجال اللاكروس لرياسة المجلس. فاللائحة اذن ليست من كلام الله الذي زول السماء والارض وحرف منه لا يزول - واذا كان البطريرك قد قبلها عند ترشيحه للبطريركية فقد قبلها عخلا وبر بوعده بالتمسك بها وظل سنين لا يحرك ساكنا ولا يخطر له أمر تعديلها لولا اعمال المجلس نفسه. فالمجلس هو الذي اسطى البطريرك هذا السلاح بهامه مشؤون البطريركية اعمالا جسيما عرض اوقاها لخطر تحقق وما كان في وسع البطريرك او اي رجل كان في مكانه ان يتقابل هذا الخطر بضم الاكثريات